LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

14/05/2012

Rappel

-Le choix des articles et leur rubriquage sont proposés par le département Information et Communication du Conseil National des Droits de l'Homme

-La revue de presse est un document et un moyen de veille et de suivi quotidien des articles de la presse nationale et internationale sur les questions de droits de l'Homme. Adressée aux responsables, aux membres et cadres du CNDH, elle a pour objectif d'informer et d'aider à la prise de décision.

-Ce document est adressé également à certains partenaires du Conseil, ainsi qu'à certains établissements publics et représentations marocaines à l'étranger

-Les opinions exprimées dans ces articles n'engagent que leurs auteurs

* تذكير:

- اختيار المقالات وتبويبها مقترح من طرف شعبة الإعلام والتواصل بالمجلس
- هذه وثيقة للرصد والتتبع اليومي للمقالات الصحفية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، موجهة أساسا للإخبار والمساعدة على اتخاذ القرار، لمسؤولي، أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- توجه هذه الوثيقة أيضا لبعض شركاء المجلس وبعض المؤسسات العمومية والتمثيليات الديبلوماسية المغربية بالخارج
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن أفكار أصحابها

CNDH dans la presse nationale

المجلس في الصحافة الوطنية

لجنة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحل بآسفي لمتابعة موضوع التعذيب

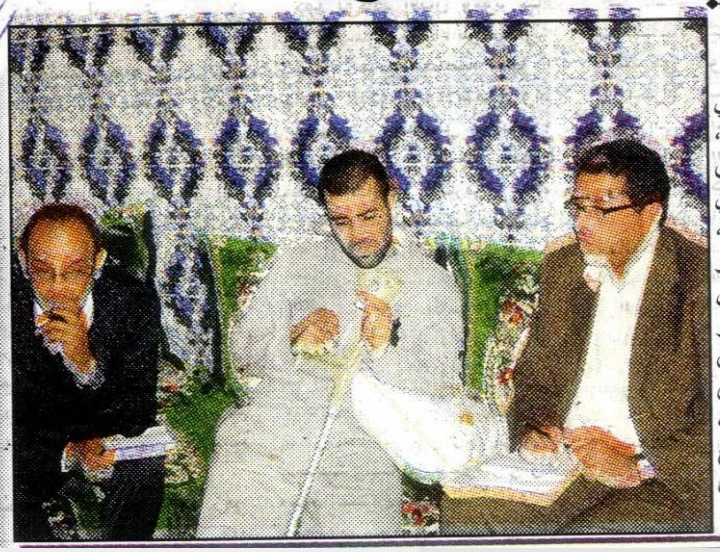

مكتب آسفي

حلت اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في آسفي يوم الجمعة، للتقصي والوقوف على حالة المعتقل السابق ياسين المهيلي الذي يتهم بوليس آسفي ب«تعذيبه» . وانتقلت إلى بيت ياسين ، للاستماع إليه شخصيا و المعتقل الآخر عمر مرتاب العضو معه في جمعية خريجي المعاهد . رئيس اللجنة مصطفى عريصة و معه بقية الأعضاء: حميد عبيدة و لحسن صبير و رشيدة حتا ، وقفوا في عين المكان على الحالة الصحية المتردية و المتدهورة لياسين ، وأعدوا تقريرا وافيا في موضوع «التعذيب» سيرفع إلى الأمين العام للمجلس لاتخاذ المتعين .

لجنة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحل بآسفي لمتابعة موضوع التعذيب

safitodayبتـــاريخ 11/05/12

م .دهنون

حلت اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في آسفي أمس الجمعة.. للتقصي و الوقوف على حالة المعتقل السابق ياسين المهيلي الذي يتهم بوليس آسفي بتعذيبه .. و انتقلت إلى بيت ياسين ، للاستماع إليه شخصيا و المعتقل الآخر عمر مرتاب العضو معه في جمعية خريجي المعاهد . رئيس اللجنة مصطفى عريصة و معه بقية الأعضاء وقفوا في عين المكان على الحالة الصحية المتردية و المتدهورة لياسين .. و دبجوا تقريرا وافيا في موضوع التعذيب سيرفع إلى الأمين العام للمجلس لاتخاذ المتعين و متابعة حالة التعذيب و تداعياتها التي ما تزال بادية للعيان.

لجنة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحل بآسفي لمتابعة موضوع التعذيب

مكتب آسفي

حلت اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في آسفي يوم الجمعة، للتقصي والوقوف على حالة المعتقل السابق ياسين المهيلي الذي يتهم بوليس آسفي بـــ«تعذيبه» . وانتقلت إلى بيت ياسين ، للاستماع إليه شخصيا و المعتقل الآخر عمر مرتاب العضو معه في جمعية خريجي المعاهد . رئيس اللجنة مصطفى عريصة و معه بقية الأعضاء: حميد عبيدة و لحسن صبير و رشيدة حتا ، وقفوا في عين المكان على الحالة الصحية المتردية و المتدهورة لياسين ، وأعدوا تقريرا وافيا في موضوع «التعذيب» سيرفع إلى الأمين العام للمجلس لاتخاذ المتعين .

لجنة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحل بآسفي وتستمع للمعتقل ياسين المهيلي بعد خروجه من السجن أسفي معاقا ذهنيا وجسديا

الاحد 13 ماي 2012 - 07:18
كود سعيد الجدياني من أسفي

علمت " كود " أن اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط برئاسة مصطفى عريصة حلت أمس بيت المعتقل السابق ياسين المهيلي بأسفي ، قصد للإستماع إليه بخصوص التعديب الذي تعرض له على يد عناصر من الشرطة القضائية بأسفي علاوة على قساوة المعاملة بالسجن المحلي .

وكان فيديو الذي نشرته " كود " عن المعتقل ياسين المهيلي عند خروجه من سجن أسفي بعد أزيد من 10أشهر من الإعتقال ويبدو فيه المهيلي قد فقد توازنه العقلي وأصيب بعاهة مستدامة و لا يقوى على المشي، اثار ضجة كبيرة وتناقلته عدد من المواقع الاجتماعية ،بل صنفته " كود " بأكبر فضيحة حقوقية في ظل حكومة بنكيران .
وفي السياق ذاته كان الإعلامي والحقوقي محمد دهنون بعث برسالة مفتوحة إلى الأمين العام للمجلس الوطني للحقوق الإنسان محمد الصبار يطالبه فيها بفتح تحقيق بشأن موضوع التعذيب ، تقول الرسالة التي توصلت "كود " بنسخة منها "كما هو معلوم لدى الجميع وقعت أحداث في مدينة آسفي تطورت فيها الأمور حد إحراق وتخريب مؤسسات حكومية .. وحصلت بعدها اعتقالات عشوائية لم تكن حسب المعطيات المتوفرة لدينا كفاعلين إعلاميين وحقوقيين مستهدفة في بعض الحالات للفاعلين الحقيقيين .. حسب إفادات حقوقيين بالمدينة وأسر المعتقلين.لكن ما يهم من خلال هذا الكتاب .. الأستاذ الصبار ..هو إصراري على إخباركم كمؤسسة حقوقية تعنى بالانتهاكات والتجاوزات التي تمس المواطنين بما استقيته وشاهدته من بقايا تعذيب ومعاملة حاطة للكرامة الإنسانية على وجوه وأجساد بعض المعتقلين على ذمة التحقيق في أحداث فاتح غشت والمنتمين كشباب عاطل لتنسيقية المعاهد .. لقد صدمت مع من حضر في زيارة تضامنية لهؤلاء الشباب لهول الشهادات التي أدلى بها ياسين مهيلي من مواليد 1984 رقم بطاقته الوطنية والتي تحدثا فيها عن التعسفات H698556وعمر مورتاب من مواليد 11/06/1985 رقم بطاقته الوطنية H466354 والأساليب غير القانونية التي استعملها بوليس آسفي ضد المعتقلين ، من

التعنيف والضرب ، تقييد اليدين مع الكرسي في وضعية أقرب إلى " الطيارة الشهيرة" ،استعمال البانضة التهديد بالاغتصاب ، إكراه المعتقلين على التوقيع في المحاضر ، التهديد باستعمال الهراوات وبعضها كما استقينا يشبه عصي البلياردو.
وتقول الرسالة بان هذه الشهادات تؤكد بشكل لا يدع مجالا للشك بأن عناصر أمنية في آسفي متورطة في انتهاكات حقوقية .. وهي ممارسات تتقاطع مع التجاوزات التي حدثت يوم 29 ماي الماضي في نفس المدينة والتي ترتب عنها وفاة كمال العماري نتيجة الاستعمال المفرط في القوة من طرف رجال الأمن ، ولعل الشهادات والإفادات التي حصلت عليها لجان التقصي التي زارت آسفي بعد الأحداث ومنها اللجنة التي بعثموها أكدت وذهبت في اتجاه اتهام رئيس الشرطة القضائية والعناصر التي تشتغل تحت إمرته بالتعذيب والاختطاف ورمي بعض الناشطين في حركة 20 فبراير في الخلاء بمختلف مخارج المدينة على الطريق الوطنية المؤدية إلى الصويرة والأخرى المؤدية إلى الدار البيضاء. حسب قول الرسالة .
وختم دهنون رسالته الى محمد الصبار بأن ما يقع ووقع قي آسفي أمر يستحق تحقيقا نزيها وموضوعيا وسريعا بشأن هذه الانتهاكات التي ستجدون آثارها وتفاصيلها وحكاياتها عند أغلب المعتقلين إذا ضمن لهم حق الشهادة بدون انتقام بعدي"

الدستور الجديد وحقوق الإنسان محور يوم دراسي بالناظور

شكل موضوع "قراءة في الدستور الجديد: حصيلة مسار حقوقي مغربي" محور لقاء نظم يوم السبت بالناظور، بمبادرة من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة–الناظور.

وانكب المشاركون في هذا اللقاء على مناقشة التقدم الحاصل والضمانات التي جاء بها الدستور الجديد في مجال تكريس حقوق الإنسان بالمملكة في مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وأكد المتدخلون على أهمية المقتضيات الجديدة التي تضمنها الدستور الجديد والذي كرس حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا وشدد على حماية هذه الحقوق أخذا بعين الاعتبار عالميتها وعدم قابليتها للتجزيء.

وأشاروا خلال هذا اللقاء، الذي عرف مشاركة جامعيين وقضاة وجمعويين وحقوقيين، إلى أن الدستور اعتمد المقتضيات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

وأكدت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة–الناظور السيدة سعاد الإدريسي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذا اللقاء يشكل مناسبة لفتح نقاش عمومي حول تفعيل آليات الدستور الجديد في الواقع الاجتماعي والسياسي، والتطرق لسبل إنجاح التجربة المغربية في مواكبة الاندماج في المنظومة القانونية المتعارف عليها دوليا.

وأشارت السيدة الإدريسي إلى أن هذا اللقاء، الذي يسعى إلى أن يكون فرصة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالمنطقة، يندرج ضمن سلسلة اللقاءات التي تعتزم اللجنة تنظيمها بمدن الناظور والحسيمة والدريوش خلال السنة الجارية.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة–الناظور، التي تم تنصيبها في يناير الماضي، تضطلع، حسب الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

كما تعمل على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

» قراءة في الدستور الجديد : حصيلة مسار حقوقي مغربي » موضوع يوم دراسي تنظمه اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بجهة الحسيمة – الناظور

Published On 12 mai 2012 By nadorif. Under أخبار الريف.

بلاغ صحفي

» قراءة في الدستور الجديد : حصيلة مسار حقوقي مغربي » موضوع يوم دراسي تنظمه اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بجهة الحسيمة – الناظور

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الحسيمة – الناظور يوما دراسيا حول موضوع « قراءة في الدستور الجديد : حصيلة مسار حقوقي مغربي » وذلك يوم السبت 12 ماي 2012، ابتداء من الساعة التاسعة(9) صباحا بالمركب الثقـــافـــــي بمدينة الناظور.

ويسعى هذا اللقاء إلى فتح النقاش حول تفعيل آليات الدستور الجديد في الواقع الاجتماعي والسياسي، والرهان على نجاح التجربة المغربية في مواكبة الاندماج في المنظومة القانونية المتعارف عليها دوليا.

وسيشارك في هذه التظاهرة مجموعة من الأساتذة من ذوي الاختصاص وهيئة المحامين بالناظور ومحكمة الاستئناف بالحسيمة، والكلية المتعددة التخصصـــــــات بسلوان فضلا عن فاعلين جمعويين وحقوقيين.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناظور، التي تم تنصيبها بتاريخ 9 يناير 2012، تضطلع، حسب الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما تعمل، حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

تذكير :

النشاط : اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بجهة الحسيمة – الناظور تنظم لقاء حول موضوع » قراءة في الدستور الجديد : حصيلة مسار حقوقي مغربي »

التاريخ والتوقيت : يوم السبت 12 ماي 2012، ابتداء من الساعة التاسعة (9) صباحا.

المكان : المركب الثقـــافـــــي بمدينة الناظور

قراءة الدستور الجديد بالناظور

شكل موضوع "قراءة في الدستور الجديد : حصيلة مسار حقوقي مغربي" محور لقاء نظم أول أمس السبت بالناظور. بمبادرة من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناظور، وانكب المشاركون في هذا اللقاء على مناقشة التقدم الحاصل والضمانات التي جاء بها الدستور الجديد في مجال تكريس حقوق الإنسان بالمملكة في مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأكد المتدخلون على أهمية المقتضيات الجديدة التي تضمنها الدستور الجديد والذي كرس حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا وشدد على حماية هذه الحقوق أخذا بعين الاعتبار عالميتها وعدم قابليتها للتجزيء، وأشاروا خلال هذا اللقاء. الذي عرف مشاركة جامعيين وقضاة وجمعويين وحقوقيين. إلى أن الدستور اعتمد المقتضيات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. حيث جعل الاتفاقيات الدولية. كما صادق عليها المغرب. وفي نطاق أحكام الدستور. وقوانين المملكة. وهويتها الوطنية الراسخة. تسمو. فور نشرها. على التشريعات الوطنية. والعمل على ملاءمة هذه التشريعات. مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الدستور الجديد وحقوق الإنسان

محور يوم دراسي بالناظور

شكل موضوع "قراءة في الدستور الجديد: حصيلة مسار حقوقي مغربي" محور لقاء نظم بالناظور ?بمبادرة من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة- الناظور.

وانكب المشاركون في هذا اللقاء على مناقشة التقدم الحاصل والضمانات التي جاء بها الدستور الجديد في مجال تكريس حقوق الإنسان بالمملكة في مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وأكد المتدخلون على أهمية المقتضيات الجديدة التي تضمنها الدستور الجديد والذي كرس حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا وشدد على حماية هذه الحقوق أخذا بعين الاعتبار عالميتها وعدم قابليتها للتجزيء.

وأشاروا خلال هذا اللقاء ?الذي عرف مشاركة جامعيين وقضاة وجمعويين وحقوقيين ?إلى أن الدستور اعتمد المقتضيات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ?حيث جعل الاتفاقيات الدولية ?كما صادق عليها المغرب ?وفي نطاق أحكام الدستور? وقوانين المملكة ?وهويتها الوطنية الراسخة ?تسمو? فور نشرها ?على التشريعات الوطنية ?والعمل على ملاءمة هذه التشريعات ?مع ما تتطلبه تلك المصادقة.

وأكدت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة-الناظور السيدة سعاد الادريسي ?في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء ?أن هذا اللقاء يشكل مناسبة لفتح نقاش عمومي حول تفعيل آليات الدستور الجديد في الواقع الاجتماعي والسياسي? والتطرق لسبل إنجاح التجربة المغربية في مواكبة الاندماج في المنظومة القانونية المتعارف عليها دوليا.

وأشارت السيدة الإدريسي إلى أن هذا اللقاء? الذي يسعى إلى أن يكون فرصة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالمنطقة ?يندرج ضمن سلسلة اللقاءات التي تعتزم اللجنة تنظيمها بمدن الناظور والحسيمة والدريوش خلال السنة الجارية.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة- الناظور ?التي تم تنصيبها في يناير الماضي ?تضطلع، حسب الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ?بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

كما تعمل على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الحكومة مطالبة بتفعيل مقتضيات المجلس الاستشاري لحقوق الأسرة و الطفولة

■ أمال المنصوري

أضحت منظومة الأسرة تواجه تحديات كبيرة و حقيقية من جراء التغييرات الجوهرية، و مشاكل معقدة ليس أقلها الفقر و الهشاشة و تراجع القيم، التي لحقت بنية الأسرة و أدوارها في المجتمع و العلاقات بين مكوناتها، كل ذلك بفعل التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و التكنولوجية المتسارعة في ظل العولمة و الاقتصاد الحر.

و لا شك أن هذه التحولات نزلت بثقلها على بنية المجتمع المغربي كغيره من المجتمعات العربية الإسلامية و ساهمت في إذكاء بعض التوترات المهددة للسلم و الاستقرار الاجتماعي، بلغت ذروتها بإسقاط أنظمة استبدادية و قيام أخرى محلها.

تجاوبا مع هذا الحراك الاجتماعي، و في مبادرة استباقية عمل المسؤولون و صناع القرار بالمغرب على إجراء تعديل دستوري يتوخى تصحيح بعض الاختلالات و من ضمنها قضايا الأسرة و الطفولة.

و أكد المتدخلون في الندوة التي نظمت بكلية الآداب و العلوم الإنسانية بتعاون بين جمعية ملتقى الأسرة المغربية و المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تحت عنوان" المجلس الاستشاري للأسرة و الطفولة: انتظارات المجتمع "أن من بين المقتضيات التي جاء بها الدستور الجديد في مادته " 69 يتولى المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، المحدث بموجب الفصل "32 من هذا الدستور، مهمة تأمين تتبع وضعية الأسرة والطفولة، وإبداء آراء حول المخططات الوطنية المتعلقة بهذه الميادين، وتنشيط النقاش العمومي حول السياسة العمومية في مجال الأسرة، وضمان تتبع وإنجاز البرامج الوطنية، المقدمة من قبل مختلف القطاعات، والهياكل والهيئات المختصة".

■ ع، منير امحيمدات

ماهي الفلسفة التي ينبغي أن تحكم هذا المجلس ؟ تشير خديجة اليملاحي، رئيسة الكاتبة العامة لجمعية ملتقى الأسرة المغربية، إلى أن مطلب إحداث مجلس للأسرة من المطالب التي ما فتئ تطالب بها الجمعية، واعتبرنا أن إحداث مجلس استشاري للأسرة والطفولة في الدستور الجديد يعد مكتسبا للمجتمع المغربي فهو يؤشر على مرحلة ستتحمل فيها الدولة مسؤوليتها لحماية الأسرة بمختلف فئاتها من أطفال ونساء وعجزة وذوي احتياجات خاصة، وذلك من خلال إرساء سياسات عمومية تعمل على ضمان استقرار الأسرة التي باستقراراها يستقر المجتمع.

في هذا الإطار يشدد عبد الفتاح الزين على أنه من المطلوب أخذ معطيات البلد وطبيعة قيمه وهويته ومرجعيته بعين الاعتبار في أمور تخص مصير أجياله، أما عن إمكانات الهيئة الجديدة في تدبير قضايا المرأة والأسرة أشار إلى أن المجلس بالتأكيد فضاء للنقاش وتبادل الأفكار وكذا سيمكن من إبداع حلول مبتكرة لمختلف الإشكالات التي تعانيها الأسرة والطفل والمرأة.

إن الفلسفة التي نطمح أن تؤطر عمل هذا المجلس، حسب ما قاله أزريع عن المجلس الوطني لحقوق الانسان، أن الصلاحيات التي يمكن أن يضطلع بها هذا المجلس و تركيبته والهيئات التي ينبغي أن تمثل في الدور الرقابي على السياسات العامة في المجال الأسري، وذلك بإصدار تقارير دورية يطلع عليها عموم المواطنين، تعمل هذه التقارير على استجلاء مواطن الخلل. كما نعتقد كذلك أنه يجب أن يشكل قوة اقتراحيه بمد القطاعات الحكومية المتدخلة في المجال بارائه ومقترحاته. كما نتصور أن المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة يجب أن يصدر تقارير ودراسات تشخص وضعية الأسرة المغربية، وتقترح الحلول، ونتصور أنه سيكون للمجلس دور استشاري وذلك بتقديم رأيه للبرلمان والحكومة حول النصوص التشريعية و التنظيمية التي تمس بشكل مباشر أو غير مباشر الأسرة بمختلف مكوناتها وذلك قبل إصدارها.

و أضافت نعيمة بنواكريم عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن هناك تحديا في كيفية تدبير ما يوجد في النص ز بالتالي علينا البحث عن مخارج حتى نساهم في ضمان حقوق الأفراد. كما نعتقد أنه لضمان فعالية المجلس، فإن الهيئات الحكومية ومختلف القطاعات الوصية يجب أن تضع رهن إشارة المجلس مختلف المعطيات و الإمكانيات لتمكنه من القيام بعمله بفعالية أكبر.

Une instance qui se fait attendre

Le Conseil consultatif de la famille et de l'enfance en ligne de mire

Une coquille vide. C'est l'idée qu'on se fait pour l'instant du Conseil consultatif de la famille et de l'enfance, en attendant qu'une loi organique établisse son cadre juridique. Lors de cette période de transition, la problématique nourrit bien de débats. On s'interroge sur la finalité de cette instance, sa valeur ajoutée, ses vraies prérogatives et sur les attentes de la famille. C'est dans cet esprit que l'Association « Forum de la famille marocaine » a organisé ce 12 mai, en partenariat avec la Faculté de lettres et des sciences humaines de Rabat et le Conseil national des droits de l'Homme, une journée d'étude. Le thème choisi pour cette manifestation est « Le conseil consultatif de la famille et l'enfance : les attentes de la société ».

Dans une allocution d'ouverture, Khadija Yamlahi, présidente de l'Association « Forum de la société marocaine », a indiqué que le conseil est le fruit d'un processus qui s'est achevé par sa consécration par la nouvelle Constitution. Une stipulation qui vient à point nommé afin d'établir un nouveau cadre juridique de la famille. « Il va sans dire que la constitutionnalisation de cette instance représentera un nouvel acquis pour la famille et l'enfance marocaines. Ce pour quoi notre Association a toujours milité et en a fait son cheval de bataille », n'a-t-elle pas manqué d'expliquer. D'où l'idée d'organiser cette journée d'étude, l'occasion d'apporter une ébauche de réponses.

Elle a été relayée par Addelkader Azrii, du Conseil national des droits de l'Homme qui a noté pour sa part que toutes les instances et conseils nés avec la nouvelle Constitution attendent toujours des lois organiques et leur mise en œuvre. Beaucoup d'espoir est mis sur ce Conseil en particulier, indique-t-il. Rien d'étonnant puisque la famille constitue le noyau de la société. Préserver son équilibre et éviter son éclatement sont de la plus haute importance. « Les handicapés ne devraient pas être les grands oubliés de cette instance. Il faudrait peut-être même penser à des spécialités en médecine qui s'adaptent le mieux à l'handicap», a-t-il insisté

Des changements, il y en a eu. C'est ce qui ressort de l'intervention d'Abelfattah Zine de l'Ecole nationale de l'administration sur « une approche sociologique des changements sociaux». Une mutation politique, une nouvelle ère, une nouvelle Constitution et le Printemps arabe, c'est en somme un paysage en pleine métamorphose. Et la famille dans tout cela ? s'interroge-t-il. Elle est bien sûr au centre du mécanisme. Mais quelle acception de la famille devrait-on prendre en compte? Est-ce « l'institution groupe », celle fondée sur un lien légal de mariage ou bien faut-il intégrer également les nouveaux comportements (concubinage) qui, qu'on le veuille ou non, font partie de notre société ? Ce que personne ne peut contester, c'est que la famille commence à perdre son rôle initial, assure M. Zine. « Les études ont rendu les filles plus indépendantes et retardé l'âge du mariage ».

NEZHA MOUNIR

Suite page 3

مؤتمر للمكفوفين. البوليساريو تدخل على الخط بالمغرب

المصدر: كود | 14 مايو 2012 | الأخبار | لا توجد تعليقات

عقد المكتب التنفيذي للاتحاد العالمي للمكفوفين اجتماعه النصف سنوي بالمغرب حسب ما أفاد به مصدر مأذون ل"كود" وذالك في الفترة ما بين 7و9 ماي الجاري،واذا كان الخبر يبدو عاديا فان في طياته مفارقات غريبة،ذالك ان هذا الاتحاد منظمة تابعة للأمم المتحدة بصفة ملاحظ و المغرب عضو في مكتبها التنفيذي،في شخص رئيس الاتحاد الافريقي السيد محمد الزاوي رغم ذالك فان هذا الاجتماع مر وكانه حدث سري في غياب اي مسؤول مغربي بالرغم من الاتصالات المكثفة التي قامت بها اللجنة التحضيرية مع القطاعات الحكومية المعنية وهو امر ثابت بالمراسلات الرسمية، والأدهى و الامر ودائما حسب نفس المصدر ل"كود" فان مجهودات مسبقة بذلت للتحضير الجيد لهذا الاجتماع وصلت الى حد الاتصال بالجهات العليا من اجل الدعم المادي لإنجاح هذه التظاهرة وكادت تؤتي ثمارها لولم تقف ضدها نيات مبيتة حالت دون توفير الدعم لهذا اللقاء،و الجدير بالذكر ان اجتماع المكتب التنفيذي لاتحاد العالمي للمكفوفين الذي انعقد بالرباط يحضر للمؤتمر العام للاتحاد المزمع تنظيمه في بانكوك خلال نونبر القادم من السنة الجارية،ومن بين الملفات المطروحة على هذا المؤتمر النظر في طلب انظمام جمعية المكفوفين التابعة للبوليساريو في غياب محتمل للمشاركة المغربية التي كانت تحول دائماً دون انخراط جمعية الانفصاليين في حضيرة هذه الهيئة الدولية. لقد نظم اجتماع اتحاد العالمي للمكفوفين بالمغرب و موله الاتحاد نفسه حسب مصدر ل"كود" حبا في المغرب،وتقديرا للكفاءاة الموجودة من المكفوفين المغاربة، مما خفف من الصدمة التي احس بها ضيوف المغرب هو الاستقبال الذي خصصه لهم رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان السيد ادريس اليزمي و الذي اعتبروه نقطة ضوء في هذه الزيارة و الخلاصة هو انه لايجب الاستهانة لتظاهرات من هذا النوع لان عواقبها قد تكون وخيمة على سمعة المغرب الدولية، فكما يقول الشاعر:كم من بعوضة أدمت مقلة الاسد. و الاستغراب كل الاستغراب من موقف حكومة تدعي انشغالها بالجانب الاجتماعي و تغيب عن دورة ذات طابع دولي.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

في مناقشة ميزانيات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

علمي: ميزانيات لجنة العدل لاتؤشر على الثقة والتفاؤل

لقد استمعنا بإمعان لعرض السيد وزير العدل والحريات في محاوره الخمسة المتعلقة بسياق سياسة الوزارة في مجال الإصلاح، والمنهجية المقترحة لتنفيذ مبادرة الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، ثم مشروع أرضية مخطط الإصلاح، علاوة على البيانات الخاصة بمشروع ميزانية الوزارة برسم السنة المالية 2012.

وبداية نعبر عن تثميننا للمبادرة الحكومية بتوقيع الملحق الثالث للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، المتعلق بمسطرة تقديم البلاغات، كما نعبر عن ارتياحنا لاستعداد الحكومة من أجل المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

غير أننا من جهة أخرى، نأسف لكونكم، وعوض التصريح، بأن البرنامج الذي استعرضتموه، مبني على التراكمات التي حققتها بلادنا على مسار درب إصلاح منظومة العدالة، منذ حكومة التناوب التوافقي، اخترتم وصف هذه التراكمات بالإصلاحات الجزئية، وهو ما ينم عن منطق غير موضوعي وغير ديمقراطي، في تقييم حجم ونوع هذه التراكمات.

إن التشخيص الذي قدمتموه حول الوضعية العامة لقطاع العدل، والذي يعد تتميما وتحيينا لأشكال التشخيص التي قامت بها الحكومات السابقة، يعد إحدى الأرضيات الأساسية الميسرة لتوفير الشروط الضرورية لانطلاق الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، والذي نتطلع للشروع فيه في أقرب وقت ممكن، بغية الانتقال إلى التنفيذ العملي لخلاصاته وتوصياته التي ينبغي أن تكون مؤطرة بمقتضيات الدستور ذات الصلة بحقوق الإنسان والحريات العامة والفردية والمساواة وعدم التمييز.

انطلاقا من قناعتنا الراسخة، بأن إصلاح القضاء ومحاربة الفساد يشكلان أفقا مشتركا لكافة القوى المواطنة بالبلاد، فإننا نتفق معكم بخصوص المنهجية المقترحة لتدبير هذا الحوار الوطني، والمتمثلة في اعتماد مقاربة تشاركية تدمج مختلف الفعاليات في تحمل مسؤولية إصلاح منظومة العدالة، بغية الوصول إلى أرضية مشتركة تعكس توافقا مجتمعيا بشأن إصلاح كافة مكونات منظومة العدالة.

بخصوص تعاطي الحكومة مع الحركات الاحتجاجية المتنامية، فإننا ننبه الحكومة إلى أنه ينبغي أن يستحضر حجم الانتظارات التي بنيت على الوعود والبرامج الانتخابية التي أفرزت نتائج استحقاقات 25 نونبر، والتي قادت إلى تشكيل حكومتكم، كما ينبغي استحضار أسس التعاقد الدستوري الجديد وسياقه الوطني والإقليمي والدولي. لقد نص الدستور على أنه يتعين على المواطنين والمواطنات ممارسة الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور بروح المسؤولية والمواطنة الملتزمة، وإذا كانت هناك جهات تحرض وتدفع المواطنين إلى الاحتجاج والتظاهر خارج الضوابط التي يرسمها القانون، فعلى الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها في الكشف عن هذه الجهات ومحاسبتها طبقا للقانون حماية لحقوق المواطنين، وصونا لهيبة الدولة، ولحرمة المؤسسات.

اعتبارا لكون وزارة العدل والحريات ستصبح القطاع الحكومي المعني بإعداد السياسة الحكومية في مجال حقوق الإنسان، ومن خلال العرض القيم الذي تقدم به السيد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، فإننا نسجل بالإيجاب حصيلة البرنامج الاستعجالي -2011 أبريل 2012 لما يعكسه من تقدم ملموس من أجل ملاءمة التشريع الوطني مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتعزيز الممارسة الاتفاقية سواء على مستوى إعداد وتقديم التقارير الوطنية، وتدارك التأخر الملحوظ، على مستوى احترام آجالها الزمنية، أو على مستوى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان والتفاعل مع المساطر الخاصة للأمم والمتحدة والاتحاد الأوربي.

إننا واعون بالصعوبات التي تواجهها هذه المندوبية من أجل تطبيق برنامجها العام، والمتمثلة أساسا في الطابع العرضاني والأفقي لمهامها، مما يدفعنا إلى التنبيه إلى ضرورة انخراط كافة القطاعات العمومية في التفاعل مع هذا البرنامج، احتراما لمقتضيات الدستور ولسقف التزامات المغرب على الصعيد الدولي ، من هنا نشدد على ضرورة:

- متابعة توصيات الإنصاف والمصالحة في شموليتها،
- التعجيل بإصدار القوانين التنظيمية ذات الصلة باستكمال النسيج المؤسساتي المنصوص عليها في الدستور.
- اعتماد مقاربة حقوقية في التعاطي الإشكاليات التي تطرحها الأمراض المزمنة.
- التحلي بالحذر في معالجة مختلف الملفات ذات الصلة بحقوق الإنسان بأقاليمنا الجنوبية لقطع الطريق أمام خصوم وحدتنا الترابية.
- إعادة النظر في المنظومة الجنائية، لأنها المعيار والمؤشر القوي على مدى انخراط بلدنا في ملاءمة التشريع الوطني مع القانون الدولي، باعتبارها الإطار الجوهري للحريات والحقوق الأساسية التي تكفلها مختلف الدساتير الديمقراطية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
- فتح حوار وطني هادئ ومسؤول، حول مال عقوبة الإعدام بالمغرب، وذلك على ضوء الخلاصات التي أثمرها اليوم الدراسي الذي سبق وأن نظمه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول الموضوع، منبهين إلى أن الأسئلة التي يطرحها الضمير العالمي اليوم حول عقوبة الإعدام تندرج ضمن صميم مفهوم المحاكمة العادلة، وهو المنظور الحقوقي الذي لا يبدو أن الحكومة تتملكه اليوم، مما يجعلها في حالة شرود اتجاه مرجعيات حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا.

بخصوص المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، فرغم الجهود المبذولة من أجل تحسين أوضاع السجناء وصون كرامتهم وحقوقهم، وأنسنة المؤسسات السجنية، لا يسعنا إلا أن نعبر عن قلقنا البالغ إزاء استمرار العديد من الأوضاع التي تعرفها العديد من هذه المؤسسات، حيث أن عدد السجناء هو في ارتفاع متزايد، استمرار ظاهرة الاكتظاظ التي تطرح على الحكومة التفكير بالجدية اللازمة في موضوع العقوبات البديلة من جهة، وإعادة النظر في الحيثيات والمساطر التي ينجم عنها الارتفاع المهول لعدد السجناء على سبيل الاعتقال الاحتياطي، نسجل أيضا ظاهرة الجمع داخل نفس المعاقل، بين المدانين المحكوم عليهم وبين المعتقلين الاحتياطيين وكذا القاصرين أو الأحداث، وهو المنطق الذي لا يحترم معايير تدبير المؤسسات السجنية التي تستند إلى تصنيف دقيق للسجناء، مما يغذي النزوعات الإجرامية، وينتج مظالم مسكوتا عنها، ناهيك عن الأوضاع الصحية والنفسية المترتبة عن كل ذلك.

تلكم مجرد أمثلة على الاختلالات التي تعيشها أغلب المؤسسات السجنية، والتي تتطلب مقاربة شمولية، بدءا بمراجعة السياسة الجنائية ببلادنا، مرورا بمعايير استقبال السجناء وظروف اعتقالهم ومقومات ووسائل تأهيلهم، انتهاء بالسبل والمسالك الكفيلة بتأهيلهم، غير أنه وللأسف فالحكومة أبانت أنها لا تزال بعيدة عن امتلاك مقاربة تشاركية وشمولية في هذا الشأن، وبذلك ستظل المندوبية العامة للسجون تعمل ضمن دائرة مغلقة، لن تستطيع معها تحقيق الأهداف التي انشئت من أجلها على الوجه المطلوب.

لا نعتقد أننا بحاجة إلى التأكيد على الدور الحساس والبالغ الأهمية للأمانة العامة للحكومة، لأن بلادنا تعيش مرحلة دقيقة ومفصلية على مستوى إعادة هيكلة منظومتها القانونية، وإصدار ترسانة من القوانين التنظيمية والتطبيقية الكفيلة بالتفعيل السليم لما جاء في الدستور من مبادئ ومقتضيات، وهو ما سيتطلب من هذا الجهاز الرفع من وتيرة إنجاز مهامه، وفق ما يساير متطلبات المرحلة التي تتطلب إيقاعا تشريعيا مرتفعا سواء بالنظر لحجم الانتظارات والتطلعات التي تحذو المغاربة كل حسب أوضاعه من جهة، أو بالنظر لطبيعة وحجم التزاماتنا الوطنية تجاه المنتظم الدولي.

ونحن ننتقل لمناقشة ميزانية وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، لا يسعنا، من موقعنا كمعارضة بناءة، إلا أن نثمن الاستراتيجية المعتمدة لتحديث الإدارة، وإذا كنا نتفق وإياكم بشكل نسبي بخصوص التشخيص الذي قدمتموه حول العوائق التي حالت دون أن تحقق محاولات تحديث الإدارة السابقة أهدافها كاملة، فإنكم لم تقفوا عند الأسباب الكامنة وراءها، والتي هي نفس الأسباب التي تواجهكم اليوم، والمتمثلة في جيوب المقاومة وأخطبوط الريع والفساد...، غير أنكم توجدون اليوم أمام إطار دستوري وسياسي يمدكم بصلاحيات غير مسبوقة، لإنجاح هذا الورش، فإلى أي مدى ستتقدم الحكومة فيه وفق رؤية موحدة ؟ وحكامة فعالة ؟ ومنهجية تشاركية ؟ وهي الأسئلة التي طالما أشهرتموها في وجه الحكومات السابقة. وفي هذا الصدد، فإن التصريحات المتباينة والمتضاربة أحيانا لبعض الوزراء، وكذا بعض المبادرات القطاعية الأحادية لا تؤشر على امتلاك الحكومة بكل مكوناتها لرؤية منسجمة حول مقومات الإصلاح والتحديث التي تشكل الاستراتيجية المعتمدة، ومع ذلك فإننا لن نغلب المنطق الاستباقي في الحكم على أدائكم، غير أننا ننبه إلى أن إنجاح هذا الورش لا يحتاج فقط إلى مقاربة تشاركية بين مكونات الحكومة، بل يستلزم نهجا تعاقديا مع مختلف الفاعلين في القطاع العام وعلى رأسها المركزيات النقابية من أجل إطفاء فتيل التوترات ووقف مسلسل الإضرابات الذي بات يشكل المرافق العمومية الأكثر ولوجا من لدن المقاولة والمواطن ، كما أن التدبير التوقعي ينبغي أن توازيه مراكمة للشروط والوسائل الكفيلة بتحقيق التوقعات والأهداف خاصة على مستوى التمويل وتدبير الموارد البشرية، ونعتبر أن المبدأ الدستوري المتمثل في ربط المسؤولية بالمحاسبة يمثل أحد المفاتيح الأساسية لربح هذا الرهان.

كما أن الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني، كباقي القطاعات الحكومية

توجد أمام محك حقيقي، يتمثل في مدى القدرة على التفاعل الإيجابي مع مجلسي البرلمان على ضوء الضوابط والمبادئ التي أقرها الدستور على مستوى ضبط وتنظيم العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، خاصة في ما له صلة بمقتضيات الفصل العاشر من الدستور الذي نص على الحقوق والضمانات المكفولة للمعارضة البرلمانية، ومنها بالأساس الحق في المبادرة التشريعية عن طريق التقدم بمقترحات قوانين، وستكون لنا مواعيد قريبة لاستكشاف منطق الحكومة في التعامل مع مقترحات القوانين التي تقدمنا به كفريق اشتراكي بمجلس المستشارين حول تعديل المادتين 20 و21 من مدونة الأسرة، ومقترحات القوانين الهادفة إلى تطوير قطاع السياحة، وهي المحطات التي نعتبرها امتحانا للحكومة بخصوص مدى التزامها باحترام ما جاء في الدستور في هذا الشأن.

تعد الديمقراطية التشاركية من المقومات الأساسية للدستور الحالي، من هنا تبرز أهمية تنظيم العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، غير أن وزارتكم لم تتقدم بتصور واضح المعالم، يجسد ويدقق التزاماتكم ومبادراتكم تجاه مكونات المجتمع المدني بشكل عام من جهة، ويرسم ضوابط التنسيق والتكامل مع باقي القطاعات العمومية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة بمنظومة المجتمع المدني من جهة أخرى، وهو ما يفسر ويغذي التأويلات والقراءات وردود الفعل التي كانت وراء تصريحاتكم بخصوص واقع الحركة الجمعوية ببلادنا.

ومع ذلك وإيمانا منا بالدور الحيوي والمتنامي للمجتمع المدني في تعزيز ثقافة المواطنة وبناء التنمية، وبالنظر لنقط الضعف التي يشكو منها، وحرصا منا على أن نشكل قوة اقتراحية في بناء علاقات موضوعية وبناءة بين كل من الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني، فإننا نقترح عليكم ما يلي:

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من أشكال التضييق التي تعاني منها الجمعيات لحد اليوم، وتأهيل الموارد البشرية للإدارة الترابية التي تحتك عن قرب أو عن بعد مع جمعيات المجتمع المدني.

- اعتماد مقاربة تشاركية مبنية على منطق المصاحبة والأخذ باليد والتأهيل وتقوية القدرات، بدل تغليب منطق المراقبة بمعناها الضيق.

- دراسة إمكانية مراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بتأسيس وتسيير مختلف أصناف الجمعيات، وفق ما يواكب التحولات التي يعرفها هذا الحقل سواء على مستوى المعوقات، أو الضوابط القانونية أو المحفزات المعيارية.

إن مختلف القطاعات التي تندرج ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، ورغم خصوصياتها التنظيمية، فإنها تلتقي لتصب في خدمة أهداف وغايات مشتركة ومتكاملة والتي تتمثل في إقرار العدالة والمساواة والمواطنة ، ومحاربة الفساد والتمييز والريع... وأخذا بعين الاعتبار لكل ما سبق ذكره بالنسبة لكل قطاع على حدا، فإننا نعتبر أن الميزانيات المرصودة لا تنسجم والبرامج المعلنة قطاعيا، ولا تؤشر على أفق يبعث على الثقة والتفاؤل. »

أحمد المرزوقي يطالب الفريق الاشتراكي بإدخال قضية تزمامارت إلى البرلمان مرة أخرى

تاونات : بديعة الراضي

طالب المعتقل السياسي السابق، أحمد المرزوقي، الفريق الاشتراكي، بحضور النائب عبد العزيز العبودي ابن قرية غفساي، بطرح معاناة المعتقلين السياسيين السابقين بتزمامارت بقبة البرلمان على انظار الحكومة، متحدثا بمرارة عن الأوضاع الصعبة التي يعيشها هؤلاء الذين قطعت أرزاقهم، بعدما كانوا يتقاضون خمسة آلاف درهم كأجر شهري منذ خروجهم من جحيم تزمامارت، الشيء الذي أعتبر لاغيا بعد تعويض إجمالي بلغ مليوني درهم نتيجة قرارات هيئة الإنصاف والمصالحة، والذي يقول عنه المرزوقي إنه ذهب إلى جيوب السماسرة والنصابين الذين التفوا حول معتقلي تزمامارت واعدين إياهم باستثمارات ناجحة يواصلون من خلالها حياتهم بشكل مريح بعدما أدوا ضريبة من حياتهم في القهر والظلم والبشاعة التي مورست عليهم في سنوات الجمر والرصاص.

وقد جاءت هذه المطالبة من الفريق الاشتراكي في حفل تكريم نظمته جريدة صدى تاونات بمدينة تاونات لأربعة أسماء، ويتعلق الأمر بأحمد المرزوقي وعبد الحميد الجماهري والعياشي المسعودي وبوشتى الحياني، وقد تحول هذا الاحتفال إلى واجهة أخرى تطرح قضية بحجم معاناة معتقلي تزمامارت السابقين، الشيء الذي توزع في كلمات وشهادات الحضور النوعي الذي حج إلى مدينة تاونات من أجل لحظات المكاشفة لمغرب يريده الجميع أن يكون عادلا ومتوجا بالكرامة والحرية في أفق دستور 2011، وفي هذا الإطار تدخل النائب البرلماني عن الفريق الاشتراكي عبد العزيز العبودي الذي كشف عن دقة المرحلة وأهميتها في تطلعات الشعب المغربي وآماله من أجل الخروج من كل الأنفاق المظلمة نحو أفق مغاير رسمه المغرب بكل صبر وتأني على أكتاف مناضليه وجماهيره الشعبية التي تريد أن يكون المغرب اليوم مركبا راسيا فوق أرض صلبة، تبنى عليها الديمقراطية الحقيقية من خلال ترسيخها بالقوانين التنظيمية المصاحبة لدستور متقدم ووأعد بتجاوز كل الإكراهات المنوطة بهذا الوطن.

وحول قضية معتقلي تزمامارت التي طرحها أحمد المرزوقي وأثارت الكثير من الاستغراب لدى الحضور، أكد العبودي أن من واجب نواب الأمة الدفاع عن مصالح المواطنين والمواطنات خصوصا هؤلاء الذين يعيشون القهر المزدوج من أجل الالتفات إليهم، فلا يعقل أن يظل هؤلاء المعتقلون السابقون الذين عاشوا القهر والظلم في جحيم تازمامارت، أن يعيشوا قهرا آخر في غياب الكرامة.

ومن جانب آخر صرح أحمد المرزوقي للاتحاد الاشتراكي أن معتقلي تزمامارت السابقين سيخوضون احتجاجات متواصلة أمام صمت الجهات المعنية وأن نضالهم سيواصل في حالة عدم فتح ملفهم من جديد، مؤكدا أن الأمر سيكون متبوعا بإضراب مفتوح عن الطعام، قائلا: «لقد أصبحنا منسيين من طرف كل الجهات، ولن نسكت أمام هذا الصمت عن قضيتنا، وإن ظلمنا يوما في جحيم تازمامارت، فإننا لن نسمح أن نظلم اليوم في وطن ترفع فيه شعارات الحرية والكرامة والعدالة، ونحن نستحق الكرامة والعدالة.

يذكر أن يومي 11 و 12 ماي بتاونات وعين مديونة واللذين قرر الاحتفال فيهما بالذكرى 18 لميلاد جريدة «صدى تاونات» كانا يومين لطرح قضايا الراهن المغربي ليخلق هذا الزمن القصير كما أراده القائمون عليه وعلى رأسهم مدير تحرير الجريدة إدريس الوالي، أسئلة جوهرية ترصد السياسي والثقافي بكثير من الجدية والأمل في المستقبل لكن بآليات وإجراءات في مستوى مطالب الشعب المغربي المتوجة بدستور 2011 .

أحمد المرزوقي: المسؤولون "يضحكون" على ضحايا سجن تازمامارت

الرباط – "مغارب كم": بوشعيب الضبار

قال أحمد المرزوقي، أحد الضباط المشاركين في محاولة انقلاب "الصخيرات" التي تمت ضد العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني، في السبعينيات من القرن الماضي، إن المسؤولين في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، "يضحكون علينا، نحن ضحايا سجن تازمامارت، الذي مكث فيه البعض منا لمدة 20سنة، وخرج متخنا بالجراح النفسية والآلام الصحية، نتيجة لتلك المحنة".

وأضاف المرزوقي، في اتصال هاتفي أجراه معه موقع "مغارب كم"، اليوم، بمناسبة تكريمه أمس من طرف جريدة "صدى تاونات" الجهوية، "أن أولئك المسؤولين ينتهجون مسلسلا طويلا من التسويف، مكتفين بتوزيع الوعود، دون الالتزام بتنفيذها، وشعارهم هو: "كم من حاجة قضيناها بتركها".

وبعد أن استعرض مجموعة من المراسلات التي لم يتوصل هو ورفاقه بأي جواب عنها، أعلن عن الاتجاه إلى القيام بشكل نضالي، في الأيام القليلة المقبلة، "قد يكون اعتصاما أو وقفة احتجاجية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمدينة الرباط".

ومما جز في نفس المرزوقي ورفاقه من الناجين من سجن "تازمامارت"، أن أحد مسؤولي المجلس المذكور، خاطبهم:"لقد أخذتم أكبر قدر ممكن من التعويضات".

وذكر المرزوقي بما قاله أمس خلال تكريمه، مشيرا إلى "أن الراقصة الكولومبية الشهيرة" شاكيرا"، نالت في ظرف ساعتين مايعادل التعويضات الممنوحة لضحايا سجن "تازمامارت" لمدة 20 سنة".

واستنكر في تصريحه، عبر الهاتف، لموقع "مغارب كم" عملية استقدام مهرجان "موازين" لشاكيرا، واصفا ذلك بأنه "أمر غير معقول"، خاصة أمام انتشار مظاهر الهشاشة والفقر وسط الشعب.

وكشف المرزوقي أنه ورفاقه ليس لهم أي تعويض مادي شهري، بعد أن تم سنة 2000إيقاف مبلغ 5000 درهم عنهم، بعد أن كانوا يتوصلون به منذ سنة 1994.

وأشار إلى أنه لايتوفر حاليا على أي مردود مادي لمواجهة متطلبات الحياة، مضيفا بنبرة يغلب عليها الاطمئنان" الحمد لله، أن ذلك التعويض الذي سلم لنا بعد الخروج من السجن اقتنيت به شقة في حي أكدال بالرباط، كنت أعيش من مدخول كرائها، غير أنها الآن، ومنذ 6 شهور غير مكتراة".

وكشف المرزوقي أنه ورفاقه من المعتقلين الناجين من سجن " تازمامارت"، كانوا ضحايا للاحتيال، من طرف من أسماهم ب" الذئاب البشرية"."الذين أحاطوا بهم، ونصبوا عليهم، فقد كانوا يريدون خوض مجال الاستثمارات، لكنهم لم يتمكنوا من ذلك،بسبب قلة خبرتهم وتجربتهم في هذا الميدان، ولم يبق لهم أي شيء، وكل واحد منا على الأقل أجرى 3 عمليات جراحية، كلفته الشيء الكثير، وأنا شخصيا مقبل هذه الأيام على الخضوع لعملية جديدة".

واعترف المرزوقي بأن هناك " تغطية صحية" بالنسبة لهم، ولكنها ناقصة جدا، وغير كافية،" مثلا دفعت ملف التعويض عن الدواء بمبلغ ألف درهم، فكان نصيبي هو 250 درهم فقط".

وعبر المرزوقي عن رفضه لما أسماه" وضع معاناة الاعتقال في سوق المزاد العلني"، على حد قوله،وأنه يخجل من ذلك، مؤكدا أن هذا ليس هو هدفه، ولكنه هو ورفاقه يريدون العيش مما تبقى في حياتهم بكرامة، لاسيما بعد أن ترك السجن في " تازمامارت"، آثارا عميقة على صحتهم الجسدية، مما يتطلب المزيد من العلاج بصفة دائمة، مع مايتطلبه ذلك من تكاليف مادية باهظة.

وفي جواب له سؤال يتعلق بعدد رفاقه الذين يعنيهم هذا الأمر، قال إنه لايتجاوز 22 معتقلا سابقا، غير أنه لم ينس التذكير بالحاح بذوي الحقوق، بالنسبة للعائلات التي فقدت أفرادها في السجن المذكور،وهم ثلاثون شخصا.

كما توقف كذلك وقفة ترحم وتقدير عند خمسة من الناجين من المعتقل الرهيب ،ممن فارقوا الحياة بعد خروجهم منه، وهم أحمد الرجالي، وعبد الكريم الشاوي، وعبد الكريم السعودي، وإدريس الدغدوغي، ومحمد الرايس،وهذا الأخير كان قد وضع كتابا عن " سجن تازمامارت".

وعن جديده الأدبي في عالم الكتابة،بعد كتابه " الغرفة 10" عن سنوات الاعتقال في تازمامارت، رد المرزوقي أنه انتهى للتو من وضع اللمسات الأخيرة على أول مجموعة قصصية جديدة له، لم يختر لها عنوانا بعد، وتتضمن 20 قصة، كلها مستقاة من الواقع، واحدة منها فقط لها ارتباط بعالم الاعتقال،" لأنني أريد أن أخرج من جبة السجن"، على حد تعبيره.

وكان مرور المرزوقي في برنامج " شاهد على العصر"، في قناة الجزيرة القطرية، قد ترك أثرا بليغا في نفوس المشاهدين، نظرا لقدرته على التعبير بفصاحة عن الفظاعات التي عاشها ورفاقه في غياهب " تازمامارت"،مما "أبكى الكثيرين"، وتجلى ذلك بالخصوص في عدد من التعليقات في الصحافة المكتوبة والمواقع الالكترونية.

وحينما سأله موقع " مغارب كم"، هل يفكر في توثيق شهادته في ذلك البرنامج كتابة، رد أنه لم يتقابل مع احمد منصور، معد ومقدم البرنامج، منذ مدة،" وربما سيتولون هم في " الجزيرة" عملية التدوين".

يذكر أن رشيد نيني مؤسس يومية " المساء" المغربية، الذي خرج مؤخرا من السجن بعد استنفاذ مدة محكوميته لسنة كاملة، قال لحظة الاحتفاء به في الرباط، إن قراءة كتاب المرزوقي خففت عنه من الاحساس بوطأة الاعتقال في "عكاشة"بالدار البيضاء.

وعلق المرزوقي على ذلك في اتصال موقع "مغارب كم" به، "إن رشيد نيني أعرفه جيدا، وهو صديق عزيز، وأنا كنت عضوا في لجنة دعمه ومساندته والمطالبة بإطلاق سراحه، لاسيما وأنه تعرض للاعتقال بكيفية بشعة".

وأردف المرزوقي" لقد فاجأني نيني، ونحن نتحدث عن أجواء السجن، الذي هو عالم رهيب، بقوله إنه كان يعيش في"عكاشة"، في فندق من فئة 5نجوم، بالمقارنة مع أهوال معتقل " تازمامارت"، الأمر الذي قلص من معاناته إلى حد ما".

وقال المرزوقي "إن وقع كلمات نيني كان عميقا في نفسه، ويندرج في إطار الاعتراف"، مشيرا إلى أن هذه ليست هي المرة الأولى، التي يسمع فيها مثل هذه الشهادة".

وذكر المرزوقي أن هناك أناسا كثيرين، ممن اتصلوا به عقب إطلاعهم على تجربته في السجن، وبعد خروجه منه، ومحاولة البحث عن مكان له تحت الشمس، والبعض منه قال له " لقد اعطيتني شحنةعميقة دفعت بي إلى مواجهة التحديات".

وتساءل هؤلاء المتصلون به: "كيف يعقل أن يمضي المرء 20سنة في السجن، ثم يخرج منه، ويعيد امتحان شهادة " البكالوريا"، من جديد، ويدخل الجامعة، وينال الإجازة في الحقوق؟"

وكان جواب المرزوقي أن كل ذلك ، من جوافز وإرادة وقوة، وقدرة على التحمل، ثم بإذن الله، الذي ألهمني الصبر، ولست وحدي في هذه التجربة، فهناك آخرون غيري".

مواطن يشتكي من عدم تحريك ملف ابنه المعتقل بتهمة الإتجار الدولي في المخدرات

نبض المجتمع on By Azziz_Bakouch — مايو 13, 2012 at 7:34 صباح

مراسلة خاصة : تازة اليوم

_مواطن يشتكي من عدم تحريك ملف ابنه المعتقل بتهمة الإتجار الدولي في المخدرات

يشتكي السيد الحسين وقاس وهو مواطن من زاكورة ، يشتكي من تلكؤ السلطات في حلحلة ملف ابنه المعتقل بالسجن المدني بورزازات تحت رقم **21518** على حد تعبيره ، بعد أن طالب غير ما مرة بفتح تحقيق في الحكم القضائي الصادر في حق ابنه والذي يقضي بموجبه عقوبة حبسية حددت في ثماني سنوات بتهمة الاتجار الدولي في المخدرات

ومن منطلق إيمانه ببراءة ابنه ، وان الملف مفبرك وقد تم تقديم ابنه للمحاكمة ككبش فداء وللتستر على المجرمين الحقيقيين الذين هم طلاق وأحرار على حد تعبيره. من أجل كل هذا راسل العديد من الجهات ابتداء من وزارة العدل والحريات في شخص السيد الوزير مصطفى الرميد ثم المجلس الوطني لحقوق الانسان مرورا بالعديد من الجمعيات الحقوقية التي تبنت ملف ابنه

وبعد أن تجاهل كل المسؤولين الشكايات الموجهة إليهم وطلبات الإستعطاف ، التجأ والد المتهم إلى الديوان الملكي ورفع برقية إلى عاهل البلاد من اجل فتح تحقيق نزيه لعله ينصف ابنه ، لكن يقول الحسين وقاس لم تلق كل هذه الخطوات أية استجابة من أي طرف ، هذا في ظل الحكومة التي يترأسها العدالة والتنمية والتي استبشر المغاربة بها خيرا خصوصا قطاع العدل الذي يتولاه الحقوقي مصطفى الرميد يضيف والد المتهم

المؤتمر الثامن لمؤسسات حقوق الإنسان العربية..غداً تنظمه اللجنة الوطنية بمشاركة ممثلين لعشر دول عبيدان: نأمل أن يتم إطلاق الشبكة العربية لحقوق الإنسان خلال المؤتمر

كتب – أنور الخطيب :

تستضيف الدوحة غدا المؤتمر الثامن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي يناقش ، على مدى يومين ، ثقافة حقوق الإنسان في ظل المستجدات الراهنة بمشاركة منظمات حقوق الإنسان العربية.

وأكد الدكتور يوسف عبيدان، نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، على الأهمية التي يكتسبها المؤتمر، والتوصيات التي سيخرج بها، بالنظر إلى الأهمية التي يكتسبها عمل لجان حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وتعزيز دورها ، خاصة في هذه الظروف.

وقال عبيدان ، خلال مؤتمر صحفي عقده أمس بمبنى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للحديث عن المؤتمر، إن الفكرة الأساسية لاجتماع المؤسسات العربية لحقوق الإنسان تنطلق من أن هذه المؤسسات بدأت تحظى بأهمية بالغة ومتنامية، وقد تشرفت قطر باستضافة أول اجتماع تأسيسي لهذه المؤسسات، وخلال استضافة الجمهورية الإسلامية الموريتانية للاجتماع السابع لهذه المؤسسات تم التأكيد على ضرورة إنشاء المؤسسات الوطنية وتعزيز عملها ضمن الاحترام التام لمبادئ باريس، ودور المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان في الاستعراض الدوري الشامل، والعمل على إضفاء الطابع المؤسسي على اجتماعات هيئات حقوق الإنسان العربية.

وأشار الدكتور عبيدان إلى أن الاجتماع السابع وافق بالاجماع على المقترح القطري بضرورة إنشاء شبكة عربية لحقوق الإنسان مهمتها تنسيق الأعمال والمساهمة في تحسين وضع حقوق الإنسان في العالم العربي وحماية التشريعات في هذا المجال، مضيفا أن الجهود الحالية لإنشاء شبكة عربية لحقوق الإنسان بدأت في لقاءات سابقة وتأجلت بسبب عدم وجود عدد كاف من المؤسسات الحاصلة على درجة الاعتماد ""A، مع بقاء الأمل في أن ترى النور بعد مؤتمر الدوحة.

وبين الدكتور عبيدان انه تم إعداد مسودة النظام الأساسي للشبكة وأرسلت لكافة المؤسسات العربية المشاركة ، والتي قامت بدورها بإرسال ملاحظاتها حولها ، لتتم مناقشتها في الملتقى الثامن ومن ثم اعتمادها، حيث ستعقد جلسة خاصة لاعتماد النظام الأساسي للشبكة.

وأضاف نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن قطر أكدت للمؤسسات العربية استعدادها لاستضافة مقر الشبكة ودعمها بالتمويل اللازم ، من منطلق أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تشكل إحدى أهم الآليات الموجودة لترقية وحماية حقوق الإنسان، إضافة لكونها تحتل مكانة متميزة مستمدة من استقلاليتها، مما اكسبها مصداقية بين جميع الفاعلين في مجال حقوق الإنسان.

وذكر انه من هذا المنظور تم اختيار موضوع الاجتماع بعنوان " ثقافة حقوق الإنسان في ظل المستجدات الراهنة"، إذ سيناقش الاجتماع الثامن جملة من القضايا الهامة تتواكب مع واقع حقوق الإنسان والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، لان ثقافة حقوق الإنسان في المنطقة العربية تواجه تحديات مشتركة في ميدان تعزيز دولة القانون والمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وعن المشاركين في هذا المؤتمر، قال عبيدان : ستشارك الدول العربية التي أنشأت لجانا وطنية لحقوق الإنسان وهي السودان، مصر ، الجزائر، المغرب ، موريتانيا، فلسطين ، الأردن ، قطر ، البحرين وعمان.

وأضاف أن مسميات المؤسسات تختلف بين لجان ومراكز ومفوضيات، لكنها نشأت كلها لأهداف موحدة واختصاصات واحدة، وكلها مقيدة بمبادئ باريس المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، منوها إلى أن المؤتمر ستحضره مجموعة من الوفود الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بينهم السيدة نافي بيلاي المفوض السامي لحقوق الإنسان، وسعادة السيد با مريم كويتا رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموريتانيا، والدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من قطر.

من جانبه استعرض السيد سلطان الجمالي ، مدير الشؤون المالية والقانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ابرز محاور المؤتمر الثامن قائلا أنه سيكون فرصة لمناقشة عدد من أوراق العمل المقدمة من طرف الوفود المشاركة، وعقد ورشات عمل للخروج بتوصيات في نهاية جلسات المؤتمر.

ولفت إلى أن من بين أوراق العمل التي ستطرح خلال المؤتمر ورقة عمل حول برامج وتجارب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مجال التثقيف على حقوق الإنسان في الوطن العربي يلقيها خبير من المفوضية السامية، وورقة عمل حول "الخطة العربية للتربية على مبادئ حقوق الإنسان للفترة من 2009– 2014 : بين الواقع والمؤمل "، يقدمها خبير من مكتب حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، وورقة عمل حول "سبل تغيير الأنماط التقليدية الضيقة لمسألة المساواة بين الجنسين : أي دور للمؤسسات الوطنية" تقدمها اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان بالجزائر، وورقة عمل ورقة حول "التربية على المواطنة: الحقوق والواجبات" ، تعرضها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان فلسطين، وورقة عمل حول "دعائم سيادة القانون ودور منظمات المجتمع المدني " يطرحها المجلس القومي لحقوق الإنسان مصر.

وقال إن المؤتمر سيشهد أيضا عقد عدد من ورشات العمل ، من بينها ورشة حول دور المؤسسات الوطنية في التعامل مع إشكالات الهجرة السرية، برئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، وورشة حول حقوق العمال في ظل سياسات الشغل الدولية برئاسة المركز الوطني لحقوق الإنسان الأردن.

وقال إن عدد المشاركين الذين أكدوا مشاركتهم من خارج قطر بلغ 50 مشاركا، بينما بلغ عدد المشاركين من داخل قطر حوالي 170، واصفا الحدث بأنه فرصة لدراسة أعمق للخروج بنتائج تساهم في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها مؤسسات حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وتعزيز أدائها ودورها في تحقيق الأفضل.